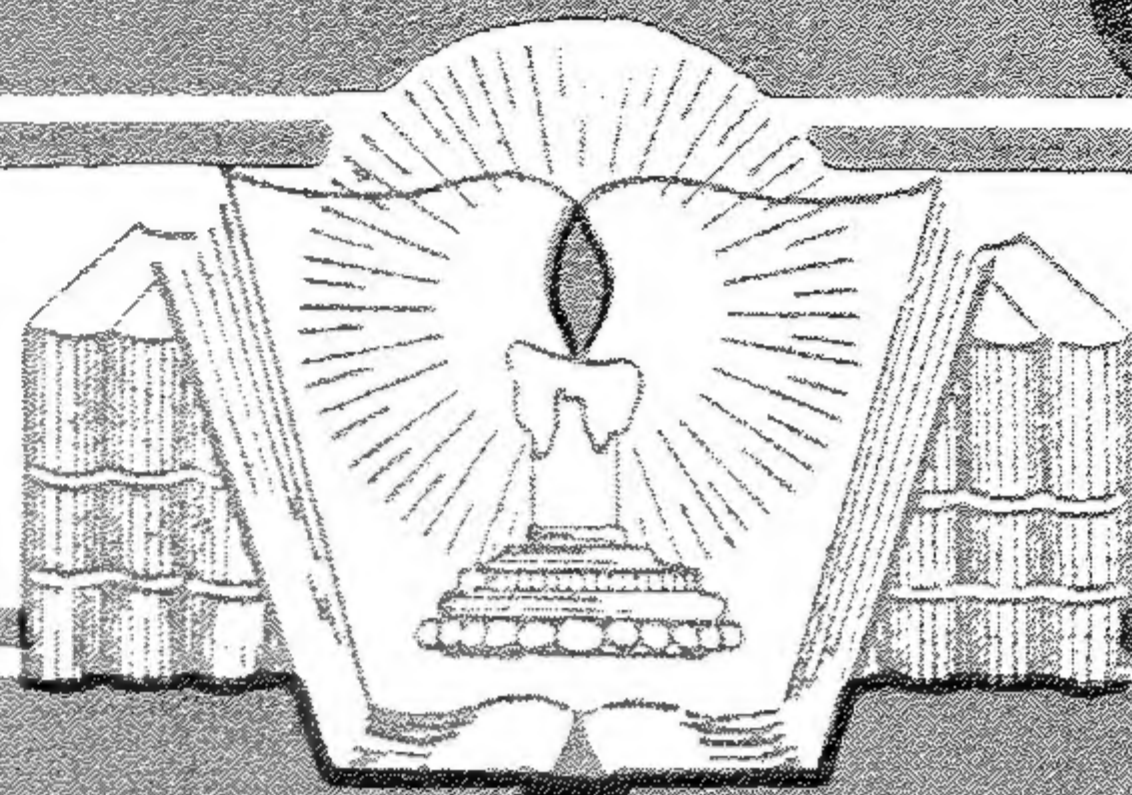


اخترنا للطالب



الاشتراك في التعمير طية القاهرة

بقلم
لمعى لمطيعى



0157826

Bibliotheca Alexandrina

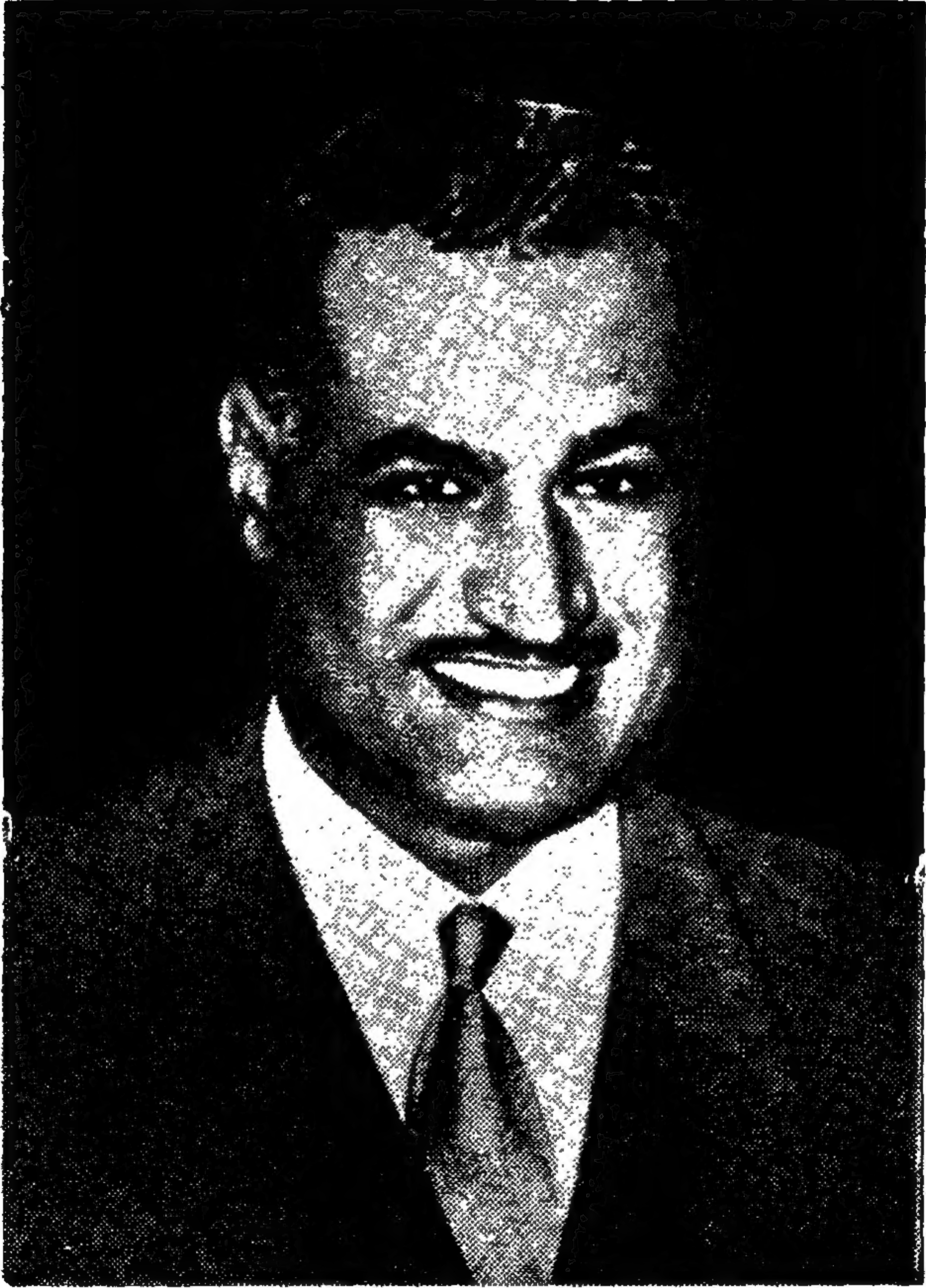
32

المشاعر الكريمة
عبد العزيز بن محمد
في قسم اللغة العربية
الاسكندرية

اخترنا للطالب
المسند

الاستراكية الديمقراطية القادرة

بقلم
لمعى لطبيعي



*** رائد القومية العربية ***

بناء الاشتراكية الديمقراطية التعاونية

أثبتت التجربة البشرية ، أنه لا يمكن فرض نظام اجتماعي واحد على سائر البشر ، ذلك لأن المجتمع كائن حي يتأثر بكثير من العوامل التي ينشأ فيها وتحيط به ، ولما كانت هذه المؤثرات تختلف في مكان عن المكان الآخر ، بل إنها لا تثبت على حال واحد في التسلسل الزمني ، فإن المجتمع تبعاً لذلك لا يمكن أن يكون على صورة واحدة في كافة البلدان .

وتقوم الحقيقة السابقة كبرهان قوى ضد الذين ينكرون علينا القول بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية كنظام خاص بنا . يتفق مع ظروفنا الخاصة ، وله فلسفته المتميزة ، وضد الذين يقولون بحتمية نظام اجتماعي واحد لسائر البشر ، ذلك لأن عوامل التطور قد فرضت أنواعاً كثيرة من التغير على الأنظمة الاجتماعية ذاتها ، التي تسعى لإدخال البشر جميعاً تحت ألويتها .

فمثلاً . وجدنا النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢١ . يلجأ إلى ما أطلق عليه « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، والتي كان مؤداهما السماح بالعمل الخاص والمزرعة الخاصة . وأخذ ضريبة عينية بدلاً من الاستيلاء على المحصول

كله . وعقد القروض الأهلية ، وهذه كلها من سمات الاقتصاد الرأسمالى . . ويثبت من تجربة يوغوسلافيا أن هناك أكثر من طريق داخل النظام الشيوعى .

وفى النظام الرأسمالى . نجد الاقتصادى الأمريكى ، سارليفنان ، يتحدث عما يسميه ، الاقتصاد المختلط ، ويروجون لنظرية جديدة يطلقون عليها ، الرأسمالية الشعبية ، ومؤداها نفتيت الاحتكارات الكبرى إلى شركات مساهمة ، وإشراك العمال فى ملكية الأسهم . والعمل على توزيع الملكية الخاصة على عدد أوسع بدلا من حفنة أفراد .

إذن فليس هناك نظام اجتماعى واحد يتحكم على البشر جميعاً أن يأخذوا به . وأن لكل مجتمع أوضاعه الذاتية ، وظروفه الخاصة به . وتقاليده . ودرجة نموه وتقدمه . وإمكانياته التى تدعو إلى قيام أنظمة اجتماعية مختلفة .

وعندما قلنا بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية . كانت هناك وما زالت ظروف عالمية مواتية تماماً لمجتمعنا الجديد ، ونحاول إيجاز هذه الظروف فيما يلى :

١ - انهيار النظام الإستعماري

لقد أصيب النظام الاستعماري في السنوات العشر الأخيرة بضربات شديدة ، تعجل بانتياره والقضاء عليه ، وذلك بتأييد حركات التحرر والاستقلال الوطني في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية. ولا شك أن ضعف قبضة النظام الاستعماري يهيء الفرصة لمجتمعنا الجديد ، ولغيره من المجتمعات الناشئة أن تنطلق ، لأن الاستعمار أعدى أعداء الأنظمة الاجتماعية التي تأخذ بالاتجاهات الاشتراكية ، وتعمل على إقامة العدل الاجتماعي

٢ - سيادة الأفكار الاشتراكية

يتميز العصر الحديث بسيادة الأفكار الاشتراكية إلى درجة أن كثيراً من البلدان الرأسمالية ذاتها بدأت تأخذ ببعض الأساليب الاشتراكية في الاقتصاد ، كالتأمين واشتراك الدولة في المؤسسات العامة ، والاقتصاد الموجه ، والتخطيط ، والإشراف على الإنتاج والاستهلاك . . . وهذا الوضع يسمح برعرع الأفكار الاشتراكية

٣ - التقدم العلمي

بلغ التقدم العلمي والفني والصناعي درجة كبيرة . . . وأمام

مجتمعنا الجديد فرصة واسعة للإفادة من ألوان هذا التقدم سواء في العلم أو الصناعة أو التكتيك أو التقدم التكنولوجي ، وبغير أيضاً من الخبراء في شتى الميادين . ويرسل البعثات للإفادة من هذه الخبرات

٤ - التعايش السلمي :

يعني التعايش السلمي عدم محاولة فرض الأنظمة الاجتماعية عن طريق أسلحة الدمار الشامل ، ويعني ترك الفرصة للمنافسة السلمية بدلا من التسابق المسلح . . وهذه الدعوى تتيح للأنظمة الاجتماعية المختلفة بما فيها نظامنا الاشتراكي الديمقراطي التعاوني أن تتطور وأن تدعم نفسها ، وأن تثبت إمكانية بقائها أو تغييرها

٥ - الحياة الإيجابية :

ولقد تمكنت بلادنا ، بفضل سياسة الحياة الإيجابية وعدم الانحياز التي سلكتها في المجال الدولي، من أن تعقد اتفاقيات التبادل التجاري والاقتصادي ، والمعونة الفنية ، والقروض الخارجية ، واستقدام الخبراء دون شروط تؤثر في اتجاه مجتمعنا الجديد

هذه هي الظروف العالمية المواتية للمجتمع الاشتراكي

الديمقراطية التعاونية في المجال العالمى . . . وقد قامت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ بتمهيد الطريق فى الداخل أمام الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، وبدأت بإزالة العقبات أمامها . . . ويمكن تلخيص الخطوات التمهيدية فيما يلى :

١ - الإطاحة بالملكية الفاسدة :

كانت الملكية الفاسدة رمزاً للإقطاع الذى يعادى كل إصلاح ، وسنداً للإستعمار الذى يريد أن يستمر فى نهب خيراتنا ، وتقوم على الاستبداد . . . لذلك وقفت الملكية فى وجه أية إصلاحات اجتماعية ، وضد كل شكل دستورى سليم . . . وبالإطاحة بالملكية قامت الثورة بإصلاحات جذرية فى الريف ، وفى الأوضاع الاقتصادية ، وفى الأشكال الديمقراطية

٢ - الإصلاح الزراعى :

يعتبر قانون الإصلاح الزراعى دعامة من دعائم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لأنه قضى على نفوذ الإقطاع الذى يقوم على حصر الملكية فى أيدي أفراد قليلين وحرمان الأغلبية منها ، ويقوم على حرمان الفلاح من ممارسة حقوقه الديمقراطية ، ويقوم

على حرمان الغالبية الساحقة من السكان من فرص الحياة
الاجتماعية السليمة .

وبصدور قانون الإصلاح الزراعى وتطبيقه أمكن توزيع
الأرض على الأجراء فأصبحوا ملاكا : وأمكن قيام الجمعيات
التعاونية فى الريف . وحرر الفلاح من سلطة الإقطاعى فأمكنه
ممارسة الحقوق الديمقراطية السليمة .

٣ - إلغاء الأحزاب :

كانت الأحزاب القديمة تمثل مصالح الإقطاع ورأس المال .
لهذا كان الحديث فى ظلها عن العدالة الاجتماعية ضرباً من العبث
وكان يصل إلى حد الجريمة فى نظر قادة هذه الأحزاب التى كانت
تستمد سلطتها من جيش الاحتلال وتسعى إلى ارضاء السراى ،
وتتعقب الداعين إلى الإصلاح الاجتماعى لهذا يعتبر إلغائها
ضرورة من ضرورات تمهيد الطريق أمام النظام الاشتراكى
الديمقراطى التعارفى .

٤ - إزالة سيطرة رأس المال على الحكم :

وصلت سيطرة رأس المال على الحكم قبل ثورة ١٩٥٢ درجة

بالغة الخطورة ، فكان الرأسماليون يقيمون الوزارت التي تخدم مصالحهم . ويطردون الوزارات التي تعجز عن تنفيذ أغراضهم . وبثوا أعوانهم في قيادات الأحزاب . حتى يضمّنوا السيطرة على كافة الوزارات .. وكان هؤلاء بالطبع يعيشون على استغلال العمال والفئات الكادحة ويوجهون الاقتصاد بحيث يخدم أغراضهم في تكديس الثروات .. وإزالة سيطرة رأس المال على الحكم . أزالت الثورة عتبة كأداء في طريق بناء النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، الذي يتناقض تناقضاً جوهرياً مع ذلك الاتجاه .

هـ طرد جيش الاحتلال :

ساند جيش الاحتلال السراي التي استبدت بالشعب ، والاقطاع الذي استغل الفلاحين ، والاحتكار الذي امتص دماء الكادحين وفي الوقت ذاته كان يمثل إمبراطورية عاتية تقوم على الاستغلال في الداخل والتوسع في الخارج وتلقى إلينا بأشكال زائفة من الديمقراطية تعمل في جوهرها على إرساء النظام الملكي والافطاعى والحزبي بطريقة مشروعة عن طريق الانتخابات المزيفة .. لهذا لم يكن من المتيسر بناء النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني وجيش الاحتلال رابضاً في بلادنا .. ومن هنا تجيء أهمية طرد

قوات الاحتلال الذي تم بعد قيام ثورة ١٩٥٢

وبعد هذه الخطوات التمهيدية راحت الثورة تضع أسس النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وتبنيه خطوة خطوة عن طريق الأعمال التي لا يمكن أن يتم بدونها هذا النظام . . ويمكن إنجاز هذه الأعمال في :

١ - الاتجاه العلمي

أصبحت المجتمعات الحديثة تعتمد اعتماداً رئيسياً على العلم . لأن العلم يدفع بتطور هذه المجتمعات خطوات كبيرة إلى الأمام . ونحن في حاجة بالطبع لبناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني إلى الخبراء والفنيين والجيولوجيين ؛ والمهندسين ، والعلماء ، وعلماء الطبيعة ، والكيميائيين . ومن ثم أخذت الثورة تتجه إلى عمل تحول رئيسي في اتجاه التعليم . وذلك كي تتوفر لدينا الإمكانيات البشرية ذات العقلية العلمية التي تسهم في بناء المجتمع الجديد . . وقد كنا مضطرين في البداية إلى الاستعانة بالخبراء الأجانب . غير أن واجب أبناء المجتمع أنفسهم أن يسدوا هذا الفراغ وفي هذا السبيل أنشئت معاهد علمية جديدة ، وأرسلت بعثات علمية كثيرة إلى الخارج ووضعت الدولة الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الأمر .

٢ - الاتحاد القومى :

أشار الرئيس جمال عبد الناصر فى العيد السابع للثورة عام ١٩٥٩
إشارة واضحة إلى أن قيام الاتحاد القومى هو حماية و ضمان المجتمع
الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المتحرر من الاستغلال السياسى
والاقتصادى والاجتماعى ، وأن الاتحاد القومى عبارة عن الوسيلة
التي تحقق بها تطویرنا نحو المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى
وذلك لأن الاتحاد القومى يضم الشعب بأسره ولم يتم لحساب
طبقة دين أخرى . وهو يعمل على مناقشة كافة الآراء المختلفة
وتصفية الموقف بداخله . ويمكن للشعب عن طريق الاتحاد القومى
أن يراقب النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، لأن النظام
الجديد فى حاجة إلى رقابة من أجل تطویره . ولما كان الاتحاد
القومى يتم بالانتخابات العامة وعلى نطاق الشعب بأسره فهو أداة
صالحة لبناء الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التي تهدف إلى
تقليل الفوارق بين الطبقات وإقامة التوازن الاجتماعى . وخلق
مجتمع ترفرف عليه الرقابة .

٣ - تحرير السوق العربية

ظلت السوق العربية مرتبطة لفترة طويلة بأسواق البلدان

الاستعمارية التي تدخل في نطاق النظام الرأسمالي . ومن شأن هذا النظام ألا يعطف على اتجاهاتنا الجديدة نحو الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية ، بل يعادياها ويعمل على عرقلتها .. ومعنى استمرار بقاء السوق العربية في قبضة أسواق البلدان الاستعمارية أن يظل اقتصادنا مقيداً برغبات هذه البلدان .. غير أن الثورة عملت على تحرير السوق العربية . وفتحت أمامه مجالات التبادل مع كافة البلدان الأخرى على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية . وعلى أساس غير مشروط .

٤ - زيادة الرقعة المنزرعة

وكان علينا ، كي نحقق المجتمع الذي ترفرف عليه الرفاهية ، وكي نرفع من مستوى المعيشة أن نزيد الستة ملايين فدان وهي الأراضي المنزرعة حالياً ، وذلك حتى يزيد الدخل القومي ، ويكون في ذلك زيادة للمستوى المعيشي للفلاحين .

من أجل هذا قامت الثورة بمشروع السد العالي وتخطت في ذلك كافة العقبات والعرافيل ، ومن شأن هذا المشروع أن يزيد مساحة الأرض المنزرعة ٢ مليون فدان وتجري الأبحاث والأعمال في استصلاح الرادى الجديد الذي يمكن أن يستوعب عدداً كبيراً

من الفلاحين وأسرهم . ويزيد أيضاً من الدخل القومي .

٥ - حماية الاقتصاد القومي :

إذا كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية تأخذ بالتخطيط للاقتصاد القومي . فيكون من الضروري إذن حماية هذا الاقتصاد ولم تدخر الثورة وسعا في حماية اقتصادنا القومي وأقامت لهذا الغرض المؤسسة الاقتصادية وهي تجربة جديدة لم تعرف في البلدان الأخرى من قبل . وإذا وجدت المؤسسة أن صاحب رأس المال غير قادر على أن يستمر في مشروعه . تشترك معه المؤسسة وبذلك يستمر المشروع في الإنتاج من غير أن يتوقف أو يضار الدخل القومي ولا يتعطل العمل .

٦ - التصنيع :

يعتبر التصنيع العمود الفقري للاشتراكية ، وقد عملت الثورة على تدعيم الصناعات الموجودة فعلا والتي كانت تعاني أزمة أو تدهوراً . وفي الوقت ذاته عملت على إقامة صناعات جديدة . فنشطت صناعة النسيج ، والزجاج ، وقام مصنع الحديد والصلب بحلوان ، وصناعة الورق ، والأدوية ، والأسمدة . وغيرها .

واهتمت الثورة أساساً بالتصنيع الثقيل أي صناعة الآلات حتى يمكن أن نعتد على أنفسنا ولا فستورد هذه الآلات من الخارج بعد ذلك ، والتصنيع الثقيل هو الذى يدفع بحركة التصنيع إلى الأمام .

وعنيت الثورة أيضاً بالصناعات الريفية باعتبارها جزءاً من تصنيع الريف . وقد قام البنك الصناعى : ودعمته الدولة بكافة الامكانيات والغرض من رسالته هو تدعيم الصناعات المحلية أو غيرها .

٧ - البترول والتعدين :

تعتبر الثروة المطهورة والموجودة فى البلاد أساساً قوياً من الاسس التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ولا يخفى بالطبع ما للبترول من أهمية إستهلاكية وإكثيرة من الصناعات . كذلك فإن المعادن الموجودة تقوم عليها صناعات كثيرة . وقد أولت الثورة مجهوداً أكيداً للكشف عن البترول وعن المعادن . وكان من نتيجة هذه الجهود أن اكتشفت عدة آبار للبترول وأقيمت مشروعات لاستخراج المعادن الخام وتنقيتها ، وبذلك تحطمت الأسطورة التى روجها الاستعمار وهو أن البلدان العربية لا تنجح فى هذا المجال لعدم كفاية خبراتها .

٨ - التأمين :

يخدم التأمين - في بلدان حديثة الاستقلال كبلادنا - قطاع الدولة ، والمعروف أننا قضينا على نفوذ رأس المال على الحكم ، فيمكن لقطاع الدولة أن يلعب دوراً كبيراً من أجل مصلحة غالبية الشعب . وقد أمتد نطاق التأمين عندنا فشمّل الاحتكارات الأجنبية والمؤسسات المحلية التي لا تخضع رأس مالها لصالح الشعب . وتحايل على قوانين الدولة ويتجه إلى تكديس الثروة بدلاً من الانتفاع بها لصالح الشعب .

٩ - الجمعيات التعاونية :

صدر القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم للحركة التعاونية على أن يقوم بالتمويل بنك تعاوني إلى جانب الجمعية العامة للتجار بالجملة . . . وقد تم تسجيل ٢٩٧٦ جمعية طبقاً لهذا القانون . واتخذت الخطوات لتحويل بنك التسليف الزراعي التعاوني إلى بنك تعاوني وإلى إقامة بنك تعاوني للإسكان . . .

وأوضح الرئيس جمال عبد الناصر بأن التحول من الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد قوى يتم عن طريق الجمعيات التعاونية ، وأن

السبيل الوحيد لتأمين المستقبل وتطوير المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، هو إقامة الجمعيات التعاونية في جميع أنحاء البلاد .

١٠ - مشروعات السنوات الخمس :

وكي تسير خطة بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني بطريقة دقيقة ، وضعت الثورة مشروع السنوات الخمس ، ورسمت فيه اللجان الفنية المختصة المشروعات التي يجب الاهتمام بها والتي يجب تنفيذها ، وفي مجالات كثيرة تم تنفيذ المشروع بنجاح في مدة أقل من المدة التي قررت من قبل .

إن هذا البناء الشاخص ، بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني . وما استلزمه من خطوات تمهيدية ، ومن دراسات ، ومن أسس ، ليدن بالفضل ، دون أدنى شك ، إلى الرئيس جمال عبد الناصر الذي رسم الخطة الحكيمة لهذا المجتمع ، والذي أولاه من دراسته وعنايته الشيء الكثير ، والذي يواليه بالتوجيهات المدروسة في كافة مناحيه ، والذي قال أنه ليس هناك كتاب مفتوح يقرأ منه اسم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، بل

هناك التجربة وهناك العمل، وهناك الاقادة من النجاح ، والخبرة
من الفشل . . فحق علينا أن نمضى فى التجربة وأن نمضى فى العمل
وأن نزيد من فرص النجاح ونتعظ بالفشل .

وفى الفصول التالية سوف نعرض لكل من الاشتراكية
والديمقراطية والتعاونية ونعرض للمفاهيم الفطرية والتطبيقية .
ومفاهيمنا الخاصة بنا ، والتي تتفق مع أوضاعنا وظروفنا . .

الاشتراكية

يتفق الباحثون الاقتصاديون على أن الاشتراكية، في معناها البسيط تعنى أوضاعاً اجتماعية واقتصادية ، يكون للدولة في ظل هذه الأوضاع حق توجيه الإنتاج القومى ، والإشراف عليه من أجل أن تكون الثروة القومية لصالح الأغلبية من الشعب .

هذا هو المفهوم البسيط للاشتراكية الذى تتفق حوله كافة الآراء والنظم ، إلا أن الاختلاف يحدث في التطبيق .

فالتطبيق الماركسى للاشتراكية يقول بضرورة ملكية الدولة لكافة وسائل الإنتاج. ويدخل فيها الأرض الزراعية. ويفسرون رأيهم هذا ، بأن الدولة هى أقدر الأجهزة على إخضاع الإنتاج لصالح المجموع . . . ومن ثم ففى ظل هذا التطبيق لا توجد ملكية فردية ، ولا يوجد أى استثمار حر لرأس المال ، ويتم إلغاء الطبقة إلغاء تاماً .

ويقول بعض مفكرى الغرب إن الاشتراكية فى التطبيق

تعنى قيام مؤسسات رأسمالية تشرف على الصناعات المختلفة وتقتصر مهمة الدولة - في هذه الحالة - على الاشراف العام من أجل مصالح الجماهير ، وهنا تكون الاشتراكية بهذه الصورة وسيلة لاعادة تنظيم الرأسمالية ونفخ روح جديدة فيها .

وأيا ما كان الامر ، فإن الجميع يقولون بأن الاشتراكية والتخطيط سيبلان متلازمان لتعميم الرخاء وتحقيق العدالة الاجتماعية على أساس تكافؤ الفرص والاشتراك في التمتع بخيرات الطبيعة .

ويقولون أيضاً بأن النشاط الاقتصادي الحر لا يحقق هذا الهدف ، وأن إشراف الدولة عن الانتاج ومشاركتها فيه أمر هام وضروري في الاشتراكية ..

ونحن العرب أيضاً . نتفق والآخرين حول المعنى العام للاشتراكية غير أننا عند الاخذ بالاساليب الاشتراكية بقيمها على الاسس التي تتفق وظروفنا الخاصة وأوضاعنا الذاتية .

« والاشتراكية » رغم أنها إصطلاح حديث . إلا أن الروح العربية العامة تتسع لمفهومها العام . ويتمثل هذا في طبيعة الحياة التي عرفها العرب الأول . والتي مازالت أصول كثيرة منها

في الريف العربي ... ويتمثل أيضاً في التعاليم التي تدعو إليها
الاديان التي يعتنقها العرب . ويتمثل في الأمان التي داعبت أحلام
الشعوب العربية طوال فترات كفاحها الوطني .

والحركة الوطنية العربية . خلال المائة عام الأخيرة ، لم تكن
تفصل على الإطلاق . الرغبة في التحرر والاستقلال الوطني عن
الرغبة في جعل اقتصاديات البلاد ومقدراتها لصالح الشعب في
مجموعه وليس في صالح حفنة قليلة من الناس .

وبعد ثورة عام ١٩٥٢ عند ما أخذنا بالاشتراكية . أقنأنا
على أسس نابعة من طبيعتنا وتتفق مع تقاليدنا ويمكن إيجاز هذه
الأسس فيما يلي :

١ - التخطيط :

يعني التخطيط أن الحياة الاقتصادية ليست مسيرة دون
مجهود الانسان ، وأن باعث الكسب ليس هو المولد الوحيد
للنشاط الاقتصادي . ولابد من توجيه الدولة لهذا النشاط توجيهاً
يحقق مصلحة الشعب في مجموعه .

واشترأ كيتنا تطبيق التخطيط تطبيقاً شاملاً . لأنها تقوم على

فلسفة الشمول والحركة . ولا تعرف حالة السكون كذلك التي
يتصورها الاقتصاديون الاحرار .

٢ - ولاية الدولة :

عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن هذه الفكرة عندما قال
بأن الدولة لها الولاية على كل شئ في نظامنا الاشتراكي .. فلها
الولاية على الملكية الخاصة والملكية العامة وهي مسئولة عن حماية
الفرد من أى استغلال .

ففي الوقت الذي نحمل فيه الصناعة ونمنع استيراد للصنوعات
الخارجية تقوم الدولة بحماية المستهلك وتحدد الربح لصاحب
رأس المال .. وتدخل الدولة أيضاً في القطاعات الاقتصادية
الهامة .

٣ - حماية الملكية الفردية :

وتقوم اشتراكيتنا على أساس حماية الملكية الفردية . وحماية
حق الفرد في التمتع بخيرات جهوده الذاتية . ولكن على شرط
ألا تكون هذه الملكية الفردية مبعثاً لاستغلال أفراد آخرين .

٤ - حماية رأس المال الحر :

إن ولاية الدولة على الملكية الخاصة والملكية العامة ،
ليس معناها ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج ، بل إن
إشتراكيتنا التي يأخذ بها المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني
تحمي رأس المال الحر وترك له حرية الاستثمار ، بل إنها تشجعه
وتجنيه . ولكن على ألا يتجه إلى التكديس وعدم الانتفاع به
أو يتجه إلى استغلال العمال . أو يكون همه الربح الفاحش
واستغلال المستهلكين .


٥ - التأميم :

ليس من الطبيعي أن نتحدث عن الاشتراكية ونترك
الاحتكارات الاجنبية تتصرف في مقدراتنا وتتحكم في ثروتنا
القومية . ونذهب بأرباحنا إلى الاحتكاريين الاجانب فكان لابد
من تأميم هذه الاحتكارات ، وبعد ذلك تأميم الاحتكارات
المحلية التي لاتضع نفسها في خدمة الشعب . بل تفرط في الربح
الفاحش .

٦ - أساس ديمقراطى وتعاونى

واشتراكيتنا لا تقوم على القهر والتعسف . وإنما تقوم على أساس ديمقراطى ، ولا تقوم على انفصال القطاعات عن بعضها وإنما تقوم على أساس تعاونى . وهذه هى الحكمة فى ضرورة اشراف الاتحاد القومى على النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ورعايته . وملاحظته فى التطبيق بحيث تتمكن من تلافى الأخطاء .

٧ التوفيق بين الملكية الفردية والملكية العامة

واشتراكيتنا لا تترك للملكية العامة فرصة القضاء على الملكية الفردية بحيث تصبح الدولة تملك كل شئ . وهى كذلك تتنافى مع سيطرة الملكية الفردية واغراقها فى الاستقلال . وإنما قامت للتوفيق بين الملكية الفردية والملكية العامة . بحيث توجد نظاماً متوازناً . يعمل لصالح الشعب فى 

الديمقراطية

إن التعبير المتداول بين علماء السياسة عن الديمقراطية هو أنها حكم الشعب ، من الشعب . وبالشعب : وللشعب ، أى أن يكون الحكم قائماً بإرادة الشعب ، ونائياً عنه ، ويعود بالصالح العام عليه .

ولم يقل أبداً بغير هذا المعنى عن الديمقراطية ، وإنما كان الاختلاف شديداً في تفسير هذا المعنى عند التطبيق .

مثلاً . النظام الشيوعى عند تطبيقه لهذا المفهوم عن الديمقراطية يرى أن الديمقراطية الصحيحة هى دكتاتورية البروليتاريا ، أى جعل السلطة المطلقة فى يد طبقة واحدة ، هى طبقة العمال . . . والتطبيق العملى لهذا المفهوم هو إلغاء الطبقات الأخرى ، وعدم السماح لها بحرية تكوين أحزاب أو هيئات أو إصدار نشرات تعبر عن رأيها ومصالحها .

والبروليتاريا تمارس سلطتها عن طريق الحزب الشيوعى ، وهو الحزب الوحيد الذى يسمح له بحرية البقاء والعمل ، ويحتم

النظام الداخلي للحزب ، أن تتركز السلطة في أيدي اللجنة المركزية التي توكل السلطة بدورها إلى سكرتيرها العام .

وقد لقي هذا التطبيق هجوماً شديداً ، على اعتبار أنه يلغى تماماً المفهوم الشائع عن الديمقراطية ، إذ لا يمكن لطبقة واحدة من طبقات المجتمع أن تعبّر عن مصالح المجتمع كله ، وأن هذا الوضع يقوم على نظام الحزب الواحد وهو دكتاتورية سافرة تعمل تحت قناع الديمقراطية .

أما تطبيق مفهوم الديمقراطية في الغرب فقد أخذ شكل نظام تعدد الأحزاب والهيئات ، وشكل النظام البرلماني ، والخلاف يدور بين هذه الأحزاب والهيئات حول الحكم .

وفي داخل الغرب ذاته تعدد الآراء حول أصلح الأشكال الديمقراطية ، فبعضهم يراه في النظام البريطاني ، وآخرون يرونه في نظام انتخاب الأحزاب على أساس القائمة ، وفريق ثالث يؤكد وجوده في نظام الرئاسي بأمريكا .

وأياً ما كان الأمر فقد لقي هذا الشكل برمته هجوماً شديداً على أساس أنه يقوم بشكل رئيسي على النظام الرأسمالي ويخدم مصالحه ويحمي مساوئته . . . لأن الأحزاب التي تتناوب الحكم ليست

سوى جماعات تخدم مصالح رأس المال بوجهات نظر متباينة ،
وأن الانتخابات العامة التي تجري تحركها المصالح الاقتصادية
الرأسمالية ، وتعجز الفئات الأخرى عن التعبير عن رأيها في ظل
هذه الانتخابات وأن حرية الانتخابات مقصورة عملياً على عدد
قليل من الأفراد أو الطبقات العليا في المجتمع ، أما الأغلبية
العظمى من أبناء الشعب فمحرومة من هذا الاختيار .

ومن هنا يكون هذا الشكل محققاً فقط لمصالح الطبقة الرأسمالية
وهي بالطبع لا يمكن أن تعبر عن مصالح الشعب في مجموعه إذ أنها
طبقة تقوم أساساً على الاستغلال والربح .

والمجتمع العربي عندما يأخذ بالديمقراطية ، فهو يقيمها على
أساس من تقاليد ، والديمقراطية ليست غريبة عن التقاليد العربية
فقد عرفها في الشورى وعرفها في فض نزاعاته بتدخل ذوي الرأي
وعرفها في تسليم مقاليد الأمور للنسنيين الذين خبروا الحياة وزخروا
بالتجارب .

وديمقراطيتنا لاتوافق إطلاقاً على سيادة طبقة واحدة على
الطبقات الأخرى ، سواء كانت هذه الطبقة من الطبقات العليا
أو الدنيا . ولاتوافق على إقامة دكتاتورية طبقة واحدة . تسعى

إلى تصفية الطبقات الأخرى أوقهرها بالعنف والدم .

إنها تقوم أساساً على تقليل الفوارق بين الطبقات . وتجنب الحرب الأهلية والمذابح فيما بينها . ومن ثم فهي لا تأخذ بنظام الأحزاب المتعددة التي تتناصر فيما بينها وتعرض وحدة الأمة للتمزق . ولا تأخذ أيضاً بنظام الحزب الواحد الذي يفرض سلطانه على سائر قوى المجتمع ، ويعمل على تصفية القوى المناوئة بكافة الوسائل .

من أجل هذا ، قام الاتحاد القومى الذى ينتخب أعضاؤه انتخاباً عاماً مباشراً وعلى نطاق الشعب بأسره ، من أصغر درب فى القرية إلى أكبر حى فى المدينة ، على أن يمثل الشعب فى مجموعه باختلاف طوائفه وهيئاته وآراء أفراده . ويقوم نظامه الداخلى على الحرية التامة فى المناقشة وتبادل الرأى وتصفية الخلافات . ويقوم تركيبه العضوى على الجمع بين الفلاح والطالب والعامل والموظف والمثقف . وصاحب العمل الحر . أى الجمع بين مختلف فئات الأمة .

وفلسفتنا فى الديمقراطية لا تقوم على الأشكال الزائفة للوصول إلى الحكم ، لأن الديمقراطية لم تعد مجرد شكل من أشكال الحكم

بل هي في حقيقتها طريقة للحياة ، وأسلوب في المعيشة .

من أجل هذا قامت الثورة بتصفية كافة العقبات التي تعادي الديمقراطية الصحيحة : فطردت جيش الاحتلال الذي ألقي إلينا بأشكال زائفة من الديمقراطية وألغت الملكية الفاسدة التي تقوم على القهر والاستبداد ، وقضت على الاقطاع الذي حرم الفلاحين من حرية التعبير عن الرأي ، وازالت سيطرة رأس المال على الحكم الذي يستخدم السلطة والاحزاب لتنفيذ أغراضه

وعبر الرئيس جمال عبد الناصر عن جوهر الديمقراطية الحقيقية عندما تساءل ، كيف تكون هناك حرية في ظل ٨٠ ألف جندي بريطاني ؟ وكيف يكون للعامل حرية وصاحب العمل يهدده بالتشريد ؟ وكيف يكون للفلاح حرية والقطاعي يملك الفلاح ذاته ؟ إن الحرية هي المساواة ، والحرية هي الديمقراطية الاجتماعية ، الحرية هي القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .. إن الديمقراطية لا تنفصل عن المساواة ، ولا ديمقراطية بدون خبز ، ولا ديمقراطية من غير مساواة ، ولا يمكن أن تقوم ديمقراطية سياسية بدون ديمقراطية تعاونية

وفي سبيل وضع هذا المفهوم الصحيح لجوهر الديمقراطية

موضع التنفيذ ، عملت الثورة على استكمال البناء الديمقراطي
في الخطوات التالية :

١ - الاتحاد القوي

باعتباره القيادة الشعبية للثورة، وباعتباره ممثلاً حقيقياً للشعب
في مجموعه ، وباعتباره أداة لمراقبة نظامه الاشتراكي الديمقراطي
التعاوني ، وباعتباره شكلاً يضم الشعب بأسره ولا يمثل مصالح
طبقة دين الطبقات الأخرى

٢ - مجلس الأمة

باعتباره هيئة واحدة، مع إلغاء النظام القديم للنواب والشيوخ،
وباعتباره نائماً من إرادة الشعب الممثلة في انتخابات حرة ، وقد
وفرت الدولة كافة الضمانات الأدبية والمادية لعضو مجلس الأمة
بحيث يتفرغ لمهنته ولا ياجأ ، كما كان يحدث في الماضي إلى استغلال
منصبه والاتجار بقوت الشعب

٣ الإدارة المحلية

ويقوم هذا النظام على الاكتفاء الذاتي للأقاليم المختلفة ومراعاة
احتياجاتها ودراسة إمكانياتها ، وحل مشكلاتها ، وهذا يخفف

من الروتين الذى تمنحه المركزيه ، ويقلل من الضغط على العاصمة ،
ويمنح المواطنين فرصة كبيرة للتعبير عن رغباتهم فى النهوض
بأقاليمهم

٤ الدستور الدائم

وسوف يتوج البناء الديمقراطى ، بالدستور الدائم للجمهورية
العربية المتحدة ، والذى سوف يكون سجلا للتقدم الاجتماعى
والاقتصادى الذى أحرزته البلاد، وسوف يكون معبراً عن آمالنا
فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

التعاونية

إن الهدف من إقامة الجمعيات التعاونية هو تمكين المشتركين في هذه الجمعيات من شراء السلع بأقل ربح ممكن .

ويتم تكوين الجمعية التعاونية عن طريق تجميع رؤوس أموال صغيرة من مختلف الأفراد وتتولى الجمعية توزيع السلع ، وتطوير نفسها عن طريق مدخرات الأفراد أو الأرباح .

وسياستنا التعاونية هي سياسة إنتاجية تعمل على دعم وتحويل الإنتاج ، وتسويقه وبيعه إلى المستهلكين . والجمعيات التعاونية في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني تختلف عن الجمعيات التعاونية في البلدان الرأسمالية . إذ أن الدولة تحدد الربح حماية للمستهلك ، والجمعيات التعاونية قامت أصلاً عندنا من أجل حماية المستهلك أيضاً .

وبالنسبة للجمعيات التعاونية في الزراعة فهي تقوم على أساس المزارع التعاونية التي تحتفظ لأعضائها بملكياتهم الفردية . وكل

شخص مسئول عن ملكيته . غير أنهم جميعاً يتعاونون في الزراعة وفي الآلات اللازمة ، وهذا النظام الذى نسعى إليه يختلف عن نظام المزارع الجماعية الذى يطبق فى النظام الشيوعى إذ أنه يحرم الملكية الفردية تماماً .

ويعتبر التعاون عندنا . حجر الزاوية فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية لتوسع الزراعى ، وتقوم الجمعيات التعاونية فى الريف بفرض خدمة الفلاح فى توريد البذور والأسمدة والآلات ومقاومة الآفات الزراعية وتسليفه على المحاصيل حماية له من المستغلين ، وتسويق المحاصيل الزراعية والخضر والفاكهة .

والجمعيات التعاونية تنفرع إلى جمعيات تعاونية زراعية وجمعيات تعاونية للمساكن وجمعيات تعاونية إنتاجية للعمال وجمعيات تعاونية منزلية وجمعيات تعاونية مدرسية . وكلها تتجه إلى توفير الحاجيات للمستهلك بأقل ربح ممكن ، وتعمل على بث الروح التعاونية بين المواطنين وحثهم على أهمية العمل المشترك . ويقوم على النشاط التعاونى جهاز ضخم ، وبدء بالفعل فى تنفيذ نظام الائتمان الزراعى التعاونى ، وأنشئت عدة مراكز إدارية لهذا الغرض ، وفى هذا العام سوف يعمم نظام الائتمان الزراعى فى جميع القرى وهو خاص بالاقراض الموجه .

وتهتم الجمعيات التعاونية بعمل تأمينات اجتماعية لمواجهة الكوارث أو الازمات ويتدرب الفلاحون على العمل المنظم ، وقد منحت الدولة الحركة التعاونية الاعفاء من معظم الضرائب تدعيماً لها .

وتقوم الحركة التعاونية على أساس ديمقراطى لأن المشتركين فى الجمعيات التعاونية يقومون بانتخاب الذين يديرون هذه الجمعيات فهى بذلك تدعم الروح الديمقراطية أيضاً .

وقد عرف مجتمعنا التعاونية فى صورتها البسيطة ، فالفلاحون عندما يجمعون محاصيل القطن الصغيرة ويبيعونها إلى التاجر ، وهم يتعاونون أيضاً فى شراء ماكينات الري لأن كل واحد منهم لا يستطيع أن يشتري ماكينة . وأن مساحة أرضه لا تحتاج إلى هذه الماكينة ، ومن ثم يتعاونون معاً ، كل حسب مساحة أرضه أو حسب ما يدفعه . ويتعاونون أيضاً فى جمع المحاصيل فى (جرن) واحد . وحتى فى الماشية يتعاون صغار الفلاحين فى شرائها لتقوم لهم بالخدمات المشتركة .. ومن هنا كانت امكانية نجاح الجمعيات التعاونية فى الريف امكانية كبيرة ..

أسئلة عامة تدور حول الموضوع

- ١ - هل يمكن فرض نظام اجتماعي معين على أى شعب من الشعوب ؟ وإذا حدث فهل يكتب له البقاء ؟ علل
- ٢ - لماذا أخذنا بالنظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ؟
- ٣ - ما مفهوم الاشتراكية عموما ؟
- ٤ - تختلف مفاهيم الاشتراكية في بلد عنه في آخر ، لماذا ؟
- ٥ - لماذا لأم مجتمعنا النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ؟
- ٦ - ما معنى الحياد الإيجابي ؟
- ٧ - ما الخطوات التي خطتها الحكومة الثورية لدعم النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ؟

- ٨ — لماذا عمدت الدولة إلى تأمين المصارف ؟
- ٩ — اشتراكيتنا العربية تختلف بعض الاختلاف عن كثير من ألوان الاشتراكية ؟ أذكر بعض هذا الاختلاف .
- ١٠ — ما مفهوم الديمقراطية ؟
- ١١ — للديمقراطية القائمة في كثير من الدول الغربية أخطاء ؛ عدد بعضها ؟
- ١٢ — الديمقراطية المستوردة لآئلائم مجتمعا ؛ فكيف ذلك ؟
- ١٣ — ما مظاهر الديمقراطية الحقيقية في بلادنا ؟
- ١٤ — لماذا دعم النظام التعاوني في الجمهورية العربية المتحدة ؟

المصطلحات التي وردت في البحث باللغة الانجليزية

الاشتراكية الديمقراطية التعاونية	
Socialist Democratic Co-operation	
Communism	الشيوعية
Capitalism	الراسمالية
Colonialism	الاستعمار
Planning	التخطيط
Industrialisation	التصنيع
High Dam	السد العالي
Peaceful co-existence	التعايش السلمي
Agrarian Reform	الإصلاح الزراعي
Five-Year Plan	مشروع السنوات الخمس
Constitution	الدستور
National Union	الاتحاد القومي
Co-operative Bank	البنك التعاوني

الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسؤولية محدودة

طبع

بمطابع النور القومية

٥٩ شارع رمسيس

تليقون ٥٤٠٥

مكتب ثقافيه

تقدم صباح الخميس القادم
الموافق ٦ ابريل ١٩٦١

أناطير هيرودوت

بقلم

ا. ج. ايفانز

ترجمة

مفيس أسعدي

التمن ٥ قروش

اخترنا للطالب ٤١ الاربعاء ٥ ابريل ١٩٦١ التمن قرشان
الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسؤولية محدودة